الصباح الاقتصادية 12

العدد 3560 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 5 جمادى الأولى 1441 - الموافق 31 ديسمبر 2019
Tuesday 31 December 2019 - No.3560 - 12 th Year

خلال 58 عاماً من العطاء

«صندوق التنمية» يمول 986 مشروعاً بـ 20 مليار دولار لصالح 107 دول

عبدالوهاب البدر

محمد صادقي

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

■ البدر: الصندوق يقدم مساعداته الى جهات متنوعة تشمل الحكومات المركزية والإقليمية والمرافق العامة

■ صادقي: عدم المساواة بين الدول والمجتمعات في مستوى درجة التنمية يعد السبب الرئيس للفقر

■ ما يميز الصندوق الكويتي قيامه بمهامه بصورة فاعلة دون اعتماد برامج عملياته على ميزانيات الكويت السنوية

اعلن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أمس الاثنين ان اجمالي المشاريع التي مولها منذ تاسيسه عام 1961 بلغت 986 مشروعا بقيمة تقدر بنحو 20 مليار دولار امريكي لمصلحة 107 دول.

وقال المدير العام للصندوق عبدالوهاب البدر في تصريح صحفي بمناسبة حلول الذكرى ال58 على تاسيس الصندوق التي تصادف اليوم ان الصندوق واصل جهوده في دعم قضايا التنمية بالدول النامية ومد يد العون والمساعدة كاول مؤسسة تنموية عرفها العالم العربي منذ مطلع الستينيات.

واضاف البدر ان الكويت كانت الدولة النامية الوحيدة انذاك التي قررت ان تنشاط مع الدول النامية الاخرى تحديات التنمية وتساعدها وتتعاون معها عبر تقديم القروض الميسرة والمساعدات والمنح والمعونات الفنية التي تلبي من خلالها اولويات التنمية في هذه البلدان.

تقدمها الكويت ويشرف عليها الصندوق ويديرها او عبر تمويل اقامة مشروعات تمثل اولوية لدي حكومات الدول المستفيدة.

واشار الى استمرار التحديات الكبيرة التي تواجه مسيرة التنمية في العصر الحالي ما يتطلب تكاتف الجهود والتعاون بشكل اكبر ما كان عليه في السابق.

مما يمهد الطريق الى حل مشكلة الفقر والامن الغذائي والمساواة بين الجنسين والتغيرات المناخية.

ولفت البدر الى المردود الاقتصادي الذي يحققه الصندوق مبينا انه اصبح منذ عام 1987 يمول نفسه ذاتيا ولم يعد يعتمد على الدولة في تمويله وبات يحقق ارباحا من عوائد نشاطه وقروضه.

واوضح ان الصندوق يقدم جزءا من هذه الارباح لدعم موارد بعض مؤسسات الدولة اذ تم الاتفاق عام 2002 على شراء سندات بنك التسليف والادخار (بنك الائتمان الكويتي) بقيمة 500 مليون دينار كويتي (نحو 1ر65 مليار دولار امريكي) وبعائد 2 في المئة سنويا.

وافاد ان الصندوق يقوم باستقطاع نسبة لا تتجاوز 25 في المئة سنويا من ارباحه الصافية من السنة المالية (2003-2004) وتحول إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية لدعم مواردها مبينا ان قيمة المبالغ المدفوعة في هذا الشان بلغت حتى الان 360 مليون دينار (نحو 18ر1 مليار دولار).

وقال البدر ان الصندوق مول نحو 986 مشروعا في الدول النامية على مدى 57 عاما بقيمة 6ر4 مليار دينار (نحو 20 مليار دولار) سحب منها حتى الان 9ر4 مليار دينار (نحو 17ر16 مليار دولار) وتمثل نحو 76 في المئة وسدد منها ثلاثة مليارات دينار (نحو 10 مليارات دولار) ما يعادل 61 في المئة من اجمالي المبالغ المسحوبة.

وتتركز عمليات الصندوق على قطاعات الزراعة والري والنقل والاتصالات والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي ثم اضيفت اليها القطاعات الاجتماعية لتشمل العمليات الابنية التعليمية والصحية.

ويقدم الصندوق مساعداته الى جهات متنوعة تشمل الحكومات المركزية والاقليمية والمرافق العامة وغيرها من المؤسسات العامة مثل مؤسسات التنمية سواء منها الدولية او الاقليمية او المحلية وعلى الاخص مؤسسات التمويل الانمائي.

يذكر ان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية هو صندوق مالي كويتي تاسس في 31 ديسمبر 1961 لتوفير وادارة المساعدات المالية والتقنية للدول العربية والنامية دعما لسياسة دولة الكويت الخارجية وتعزيزا لمكانتها العالمية.

مساندة الدول النامية والصديقة

من جانبه أكد الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اهمية الصندوق في مساندة الدول النامية والصديقة في تعزيز قدراتها الانمائية بهدف تخفيف الأعباء المالية عليها وتمكينها من توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها.

جاء ذلك في كلمة القاها المستشار الهندسي بالصندوق الدكتور محمد صادقي أمام مؤتمر بعنوان (الطاقة .. آفاق الاستثمار وفرص النمو) تنظمه مؤسسة (الأهرام) الصحفية تحت رعاية رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي.

وقال صادقي ان قطاع الطاقة الكهربائية بانواعه يعد محور ارتكاز في مسيرة التنمية ويلعب دورا مركزيا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويمثل حاجة ملحة واساسية ولا غنى للمجتمعات عن توفيرها لتحسين الوضع المعيشي.

واشار الى انه رغم أن الطاقة تعتبر العنصر الأساسي لتنمية البنية التحتية فان الاحصائيات تشير الى أن أكثر من 1ر6 مليار شخص أي حوالي 20 بالمئة من سكان العالم لا يحصلون على الخدمات الكهربائية.

واوضح ان عدم المساواة بين الدول والمجتمعات في مستوى درجة التنمية يعد السبب الرئيس للفقر وتفشي الأمراض وعدم الاستقرار والفوضى مبينا ان قرابة مليار شخص في البلدان الصناعية يستهلكون حوالي 60 بالمئة من العرض الاجمالي للطاقة في حين يستهلك اكثر من 5ر6 مليار شخص في الدول النامية حوالي 40 بالمئة المتبقية.

وفيما يتعلق بالقدرات الانتاجية للطاقة الكهربائية العالمية ذكر صادقي ان احصائيات عام 2018 تشير الى ان الطلب على خدمات الطاقة الكهربائية زاد في السنوات الأخيرة ليصل الاستهلاك العالمي الى حوالي 615ر26 مليار كيلو وات /ساعة يتم انتاجها اعتمادا بالدرجة الأولى على الوقود الأحفوري مثل الفحم والغاز والمشتقات البترولية. وتوقع ان يستمر هذا النهج في السنوات القادمة «حيث لا يوجد في المستقبل المنظور بديل عنه اقتصاديا يعتمد عليه لتوفير الخدمات الكهربائية المطلوبة لتحرك عجلة التقدم والازدهار في العالم».

واوضح صادقي انه في الدول العربية بلغ الانتاج السنوي في عام 2018 حوالي 1550 مليار كيلووات/ساعة أي حوالي 6 بالمئة من الانتاج العالمي «تأتي من محطات الجزء الكبير منها اعتماديتها منخفضة لكونها قديمة تعمل بكفاءات منخفضة». وأفاد بان المحافظة على تلبية احتياجات النمو على الطلب واستدامة الخدمات يتطلب اضافة وحدات انتاج جديدة تصل الى حوالي 5ر40 الف ميغاوات للسنوات الخمس القادمة باستثمارات سنوية مطلوبة تبلغ حوالي 35 مليار دولار سنويا.

واشار الى ان هناك استثمارات اخرى ضرورية تضاف اليها ما بين سبعة وعشرة مليارات دولار سنويا مثل انشاء خطوط النقل وشبكات التوزيع فضلا عن توفير تكاليف التشغيل والصيانة وتامين امدادات الوقود.

وبين صادقي ان معظم الموارد المالية المطلوبة لدعم قطاع الكهرباء في الدول العربية يأتي من الحكومات الامر الذي يتجاوز قدراتها «حتى بالنسبة للدول العربية الغنية» لافتا الى انه من هنا جاءت أهمية دور الصناديق التنموية مثل الصندوق الكويتي لمساندة الدول النامية والصديقة.

وقال صادقي «لعل أهم ما يميز الصندوق الكويتي كمؤسسة مانحة هو قانونه الأساسي الذي يسمح له بالقيام بمهامه بصورة فاعلة دون اعتماد برامج عملياته على ميزانيات سنوية تساهم بها دولة الكويت».

ولفت في الوقت ذاته الى ما يميز قروضالصندوق الكويتي من شروط مالية ميسرة تتمثل في انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد علاوة على ارتفاع نسبة عنصر المنح لتصل الى 60 بالمئة.

واشار الى ان رؤية الصندوق الكويتي من خلال توفير تمويل ميسر لقطاع الطاقة في البلدان التي يعمل معها تهدف الى تطوير منظومة الطاقة الكهربائية فيها «حتى تتكون لديها الكفاءة المؤسسية والتقدم التكنولوجي وتصبح قادرة على تلبية الطلب على الطاقة باسعار تنافسية واستدامة بيئية».

وبين صادقي ان مساهمات الصندوق الكويتي تتمحور في تمويل المشاريع ذات الأولوية لدي الدولة المستفيدة التي تثبت الدراسات بانها سليمة فنيا ومجدية اقتصاديا وانها بمنزلة حلول آنمائية تعتمد على تشجيع الاقتصاد الانتاجي الذي يؤدي الى خلق وظائف وتحسين نوعية الحياة.

واشار الى أن ترتيب حجم مساهمات الصندوق في قطاع الطاقة يأتي الثاني بعد الطرق في مقدار مساهمات الصندوق الاجمالية فيما ثاني مساهمات الصندوق في قطاع الكهرباء في الترتيب الأول على القطاعات الأساسية الأخرى في الدول العربية.

وذكر ان الحجم الاجمالي لمساهمات الصندوق الكويتي في تمويل مشاريع في قطاع الكهرباء حتى نهاية 2018 بلغ حوالي 5ر284 مليار دولار على 164 مشروعا موزعة على افرع قطاع الكهرباء.

وعن التعاون بين الصندوق الكويتي ومصر اوضح ان الصندوق يعتبر شريكا اساسيا لمصر لكونها الأكثر استفادة من مساهماته التي بلغت في نهاية عام 2018 حوالي 3ر6 مليار دولار.

ولفت صادقي الى ان قطاع الكهرباء حصل على الاهتمام الأكبر بمساهمة الصندوق في تمويل انشاء 12 محطة توليد كهرباء منوها بان الصندوق يساهم حاليا في «مشروع مميز» للربط بين شبكة الكهرباء في مصر بشبكة الكهرباء في المملكة العربية السعودية مستخدمة ولأول مرة باستخدام «تقنية التيار المستمر».

وخلص الى انه بالرغم من التحديات الفنية والمالية فإن قطاع الكهرباء سيستمر محور ارتكاز أساسيا تعتمد عليه استراتيجيات الدول عند اختيار المشاريع التي من شانها تنشيط التنمية والازدهار في القطاعات الأخرى الأساسية.

واوضح أن تطور مساهمات الصندوق في دعم هذا القطاع يبين انه سيستمر في هذا النهج لمواكبة احتياجات هذا القطاع من خلال توفير تمويل ميسر كما سيستمر الصندوق «شريكا استراتيجيا لمصر في مسيرتها التنموية الطموحة».

لدعم معرض الصناع العالمي «ميكرفير- كويت 2020»

«الكويتية للاستثمار» و «المباني» توقعان اتفاقية شراكة إستراتيجية

■ الرشدان: الاتفاقية سيتم بمقتضاها تسويق المعرض لدى زوار الأفنيوز

■ «المباني»: نحرص على دعم مشاريع وأفكار الشباب في معرض الصناع

طلال الرشدان

استعداداً لتنظيم معرض الصناع العالمي «ميكرفير- كويت 2020»، اعلنت الشركة الكويتية للاستثمار عن إبرام اتفاقية تعاون مع شركة المباني لتكون شريكا استراتيجيا لمعرض «ميكرفير- كويت».

وبهذه المناسبة قال مدير اول إدارة العلاقات العامة والإعلام بالشركة الكويتية للاستثمار طلال الرشدان: «سعداء بهذه الشراكة مع شركة المباني العريقة، وهي اتفاقية سيتم بمقتضاها تسويق معرض ميكرفير لدى زوار الأفنيوز، الذي يعتبر الوجهة الأولى للتسوق والترفيه في الكويت».

وأوضح أنه سيتم إقامة نسخة مصغرة من معرض ميكرفير داخل الأفنيوز تتضمن بعض الفعاليات من بينها تواجد أبرز المشاريع الفائزة في النسخ الثلاث الماضية بهدف إطلاع الجمهور على ثمرة نجاح «ميكرفيركويت» ومدى الاهتمام بالمشاريع التي تشارك بالمعرض، الذي سيقام في نسخته الرابعة خلال شهر فبراير 2020 تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

وأفاد الرشدان بأن «ميكرفير- كويت» يشهد نمواً ملحوظاً على جميع الأصعدة كل عام، لاسيما وأنه يحظى برعاية سامية، مشيرا إلى أن نسخة 2020 ستكون مختلفة كلياً وباكورة هذا الاختلاف تتمثل في إقامة «ميكرفير» مصغر في الأفنيوز اعتباراً من يوم الخميس 2 يناير ولمدة 3 أيام. وذكر أن الشركة تستهدف معرفة الناس بضرورة الاهتمام بمجالات التصنيع المحلي لتعزيز شعار «صنع في الكويت».

وأضاف الرشدان أن «ميكرفيرالأفنيوز» يعتبر فرصة للشباب المبتكرين في كل المجالات، إذ إن باب التسجيل مفتوحاً لاستقبال الجميع داخل الأفنيوز، خصوصاً وأن حركة التسجيل مازالت في ازدياد متواصل.

من جهتها أعربت شركة المباني، عن سعادتها باستضافة نسخة مصغرة من معرض ميكرفيرالذي تنظمه الشركة الكويتية للاستثمار والذي يعد مشروعاً مجتمعياً رائداً لما يتضمنه من احتضان لأفكار الشباب الكويتي أو ممن لديهم صناعات مبتكرة في كل المجالات الحرفية والتكنولوجية والعلمية والذي يجسده معرض ميكرفير كويت. وأوضحت، أن إدارة الأفنيوزحريصة على دعم مشاريع الشباب وأن مشاركتها في هذا المعرض الذي يقدم الرعاية والدعم لمشاريع كويتية وخليجية وعربية وعالمية، يأتي ضمن استراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية، خصوصاً وأنه حقق نجاحاً خلال السنوات الماضية كما أنه يعمل على تعزيز وتنمية الصناعة الكويتية داخل المجتمع.

مؤشرات البورصة تتنعش وتستعيد بريقها الأخضر

ارتفاع جماعي للمؤشرات

انهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع المؤشر العام 7ر23 نقطة ليبلغ مستوى 3ر6271 نقطة بنسبة 38ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 5ر167 مليون سهم تمت من خلال 4838 صفقة نقدية بقيمة 15ر36 مليون دينار كويتي (نحو 2ر119 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 32ر0 نقطة ليصل الى مستوى 7ر4894 نقطة بنسبة 01ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 3ر104 مليون سهم تمت عبر 3463 صفقة نقدية بقيمة 2ر6 مليون دينار (نحو 1ر20 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الاول 03ر35 نقطة ليصل الى مستوى 1ر6967 نقطة بنسبة 51ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 17ر63 مليون سهم تمت عبر 4975 صفقة بقيمة 8ر29 مليون دينار (نحو 3ر98 مليون دولار).

وكانت شركات (الانظمة) و(قيوين ا) و(بيان) و(العيد) و(الراي) الاكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (اعلى متحد) و(اجوان) و(وطنية) و(الاولى) و(ارزان) الاكثر تداولا فيما كانت شركات (شارقة ا) و(المساكن) و(تربا) و(ارجان) و(منشات) الاكثر انخفاضا.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الاولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وادوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل للتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والاصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في راسمالها مما يسمح للمستثمرين الافراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة الى شراء او تمويل ممتلكات او اصول.